حان الوقت لتعديل السياسات

اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء تواجه ضغوطا شديدة ويجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع النمو مجددا على مسار قابل للاستمرار.

أنطوانيت سايبه هي مديرة الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي.

كان التقدم الذي أحرزته إفريقيا جنوب الصحراء على أرض الواقع خلال السنوات القليلة الماضية مبعثا للأمل. وصاحب النمو الاقتصادي القوي المطول خلال الخمس عشرة سنة الماضية تحسن في مؤشرات الصحة ومستويات المعيشة. وفي ظل الصعوبات التي يواجهها اقتصاد المنطقة في الوقت الحالي، من المحتمل أن تتوقف مسيرة التقدم التي شملت بلدان عديدة. إذ تتعرض بلدان عديدة، بما فيها البلدان الأكبر على الإطلاق في المنطقة، إلى ضغوط شديدة بسبب مجموعة من العوامل الخارجية والمحلية. لذلك يتعين على الحكومات إجراء تعديلات كبيرة في السياسات لدفع قاطرة النمو القابل للاستمرار مجددا التي كانت السبب في تقدم المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية وخلق آفاق مواتية في الأجل المتوسط.

وقد انخفضت وتيرة التوسع الاقتصادي في المنطقة إلى ٣,٥٪ خلال عام ٢٠١٥، وهو الأبطأ على الإطلاق خلال ١٥ عاما تقريبا. ويوجد تفاوت كبير في آفاق النمو بين بلدان المنطقة، ولكن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتراجع النمو الكلي مجددا هذا العام ليصل إلى ٣٪ — وهو ما يقل كثيرا عن مستوى النمو الذي بلغ ٦٪ تقريبا خلال العقد الماضي ويزيد قليلا عن معدل النمو السكاني. وسوف يتراجع نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالفعل دون مستوى ١٪ لعامين متتالين للمرة الأولى منذ أواخر تسعينات القرن الماضي.

عالم من الصدمات المتعددة

يعكس التباطؤ التأثير المعاكس الناتج لتراجع أسعار السلع الأولية على بعض الاقتصادات الأكبر حجما مقارنة بغيرها في المنطقة، وتشديد أوضاع التمويل وموجة الجفاف التي شهدها مؤخرا شرق وجنوب إفريقيا.

فقد تعرضت العديد من أكبر الاقتصادات في إفريقيا جنوب الصحراء إلى ضغوط شديدة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأولية خلال السنوات الأخيرة. ورغم تعافي أسعار النفط إلى حد ما منذ أوائل عام ٢٠١٦، فإنها لا تزال أقل من مستويات الذروة التي بلغتها عام ٢٠١٣ بنسبة ٦٠٪ تقريبا، وهي صدمة غير مسبوقة. ونتيجة لذلك، فإن بعض البلدان المصدرة للنفط مثل نيجيريا وأنغولا، ومعظم بلدان المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، لا تزال تواجه أوضاعا اقتصادية صعبة للغاية.

ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، سيزداد تباطؤ النمو في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة خلال عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٢,٢٥٪ بعد أن سجل ارتفاعا بلغ ٦٪ عام ٢٠١٤. ففي أنغولا، على سبيل المثال، يرجح أن يتباطأ النمو بسبب المعروض المحدود من النقد الأجنبي وتراجع الإنفاق العام. والوضع مماثل في نيجيريا حيث يواجه النشاط الاقتصادي عدة قيود بسبب تراجع أسعار النفط، وازداد الأمر سوءا بسبب الانقطاعات في نشاط القطاع الخاص نتيجة القيود المفروضة على سعر الصرف. ولسوء الحظ تضررت البلدان المصدرة للسلع الأولية بخلاف الطاقة أيضا، مثل غانا وجنوب إفريقيا وزامبيا، بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية.

وبالطبع فإن التحول في مصادر نمو الاقتصاد الصيني — من الاستثمارات كثيفة الاستخدام للموارد والتصدير إلى نمو أكثر اعتمادا على المصادر المحلية — له دور في التباطؤ الذي تشهده بلدان عديدة في المنطقة. فخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت الصين الشريك التجاري الأوحد والأكبر، وحققت البلدان الإفريقية فوائض تجارية كبيرة من تعاملاتها مع هذا البلد، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية. ولكن الوضع تغير تماما مع انخفاض أسعار السلع الأولية، وتحول الميزان التجاري من الفائض إلى العجز. ومن المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات في تقليص النمو في الأجل المتوسط.

وشهدت معظم الأسواق الرائدة بالمنطقة قيودا أكثر تشددا على أوضاع التمويل الخارجي مقارنة بما قبل منتصف عام ٢٠١٤ عندما كانت الأسواق تستطيع الحصول على السيولة العالمية بسهولة كبيرة. وفي الوقت نفسه، شهدت المنطقة تراجعا كبيرا في بعض أشكال التدفقات الرأسمالية الداخلة — لا سيما القروض المصرفية عبر الحدود التي لم تكن تعتمد عليها الأسواق الرائدة فقط.

وعلاوة على ما سبق، تعاني عدة بلدان في جنوب وشرق إفريقيا من موجة جفاف حادة تعرض

ملايين السكان إلى خطر انعدام الأمن الغذائي. ومن المرجح أن يؤدي الجفاف إلى تراجع النمو في عدد من البلدان، بما فيها إثيوبيا وملاوي وزامبيا، ويتسارع معدل تضخم أسعار الغذاء في بلدان عديدة. وتفرض الاحتياجات الإنسانية ضغوطا إضافية على مركز الموازنة والمركز الخارجي للعديد من البلدان التي تأثرت بموجة الجفاف. ويتفاوت أثر هذه الموجة بين البلدان، ولكن عندما يهدد الجفاف الأمن الغذائي تكون التكلفة البشرية كبيرة. وهذه الأوضاع المزرية قد تتدهور كثيرا مجددا، فمن المرجح أن تتسع حلقة انعدام الأمن الغذائي لتشمل أعداد مهولة من السكان تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٦.

إمكانات قوية

وتفرض مجموعة العوامل تلك معوقات شديدة أمام المنطقة. ولكن هل يعني ذلك أن المنطقة قد توقفت عن النمو؟ لا أعتقد ذلك — لعدة أسباب.

أولا، يحجب الوضع الضعيف الكلي كالعادة التفاوتات الكبيرة في ظروف البلدان — وهو أمر غير مستغرب نظرا لأن المنطقة تحوي ٤٥ بلدا مختلفا للغاية. فبلدان كثيرة في المنطقة تواصل تسجيل معدلات نمو مرتفعة، لا سيما البلدان الأقل دخلا. وأغلب البلدان المستوردة للنفط أفضل أداء عموما، حيث يتجاوز معدل نموها ٥٪، وغالبا ما تكون مدعومة باستمرار الاستثمارات في قطاع البنية التحتية وقوة الاستهلاك الخاص. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يرتفع النمو في كينيا إلى ٦٪ في عام ٢٠١٦ مدعوما بالاستثمارات في قطاع النقل وزيادة إنتاج الكهرباء وانتعاش السياحة. وبالمثل، يتوقع أن تستمر معدلات النمو في الارتفاع بقوة في السنغال لتصل إلى ٦,٥٪ مدعومة بزيادة الإنتاجية الزراعية وديناميكية القطاع الخاص. وفي كوت ديفوار، من المفترض أن يصل النمو إلى ٨,٥٪ هذا العام نتيجة ارتفاع أسعار الكاكاو وتحسن الإنتاج الزراعي والزيادة المتوقعة في حجم الاستثمارات عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وفي بعض البلدان الأخرى، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، تتحسن آفاق النمو في الوقت الحالي عقب انتهاء صدمات حادة أو مع تراجع حدة الصراعات. والعديد من هذه البلدان استفادت من انخفاض أسعار النفط، ولكن انخفاض أسعار السلع الأولية الأخرى وانخفاض قيمة العملات وازن هذه المكاسب إلى حد ما.

وبوجه أعم، لا تزال آفاق النمو في الأجل المتوسط مواتية في المنطقة. ورغم أن آفاق الأجل القريب في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لا تزال تشوبها الصعوبات والمخاطر. وبشكل عام، فإن العوامل المحلية الدافعة للنمو على مدار العقد الماضي تقريبا لا تزال قائمة. وتحديدا، يرجح أن يكون للتحسن الكبير في بيئة الأعمال والعوامل الديمغرافية المواتية دور مهم في دعم النمو خلال العقود القادمة.

بدء التعديل

بالرغم من أن إمكانات النمو في المنطقة لا تزال قوية، تدل حالة التباطؤ الحالية على أن المنطقة غير محصنة ضد آثار التحولات العديدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي. ونتيجة لذلك، فإن تحقيق الإمكانات القوية للمنطقة يستلزم إجراء تعديلات كبيرة على السياسات في مجالات عديدة. وهذه التعديلات ضرورية للغاية في مجموعتين من بلدان المنطقة – البلدان المصدرة للسلع الأولية والبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الدولية.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للموارد الطبيعية، يتعين إجراء تعديلات كبيرة وسريعة في مدى الاستجابة على مستوى السياسات في ظل توقعات استمرار التراجع الحاد في أسعار السلع الأولية لفترة طويلة. وحتى الآن، فإن استجابة البلدان المصدرة للسلع الأولية — لا سيما البلدان المصدرة للنفط – تجاه التراجع الكبير غير المسبوق في معدلات التبادل التجاري لا تزال استجابة مترددة وغير كافية. ولكن في ظل ما تواجهه تلك البلدان في الوقت الحالي من نضوب سريع في الاحتياطيات المالية والأجنبية وقيود على التمويل، فإن يتعين عليها الاستجابة سريعا وبقوة لمنع حدوث تصحيح غير منظم وإرساء الأساس اللازم لتعاف اقتصادي أسرع وقابل للاستمرار وشامل.

وبالنسبة للبلدان غير الأعضاء في اتحادات نقدية، ينبغي أن تكون مرونة أسعار الصرف جزءا من خط الدفاع الأول ضد تراجع أسعار السلع الأولية في إطار مجموعة أكبر من السياسات الاقتصادية الكلية. وفي ظل احتمالات استمرار تراجع الإيرادات من قطاع الصناعات الاستخراجية في بلدان عديدة، يجب على تلك البلدان أيضا احتواء عجز المالية العامة وبناء وعاء ضريبي قابل للاستمرار من بقية الاقتصاد. وفي إطار جهود ضبط أوضاع ماليتها العامة، ينبغي أن تهدف البلدان إلى الحفاظ على مستوى النفقات ذات الأولوية، كالمصروفات الاجتماعية والاستثمارات الرأسمالية الداعمة للنمو، بما يمكنها أيضا من تحقيق أهدافها الإنمائية في الأجل الطويل.

المنطقة غير محصنة ضد آثار التحولات العديدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي

وفي ظل أوضاع التمويل الخارجي المواتية خلال السنوات الأخيرة، ارتفع عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري الخارجي ارتفاعا كبيرا في العديد من الأسواق الرائدة بالمنطقة في إطار سعيها نحو تعزيز بنيتها التحتية الضعيفة، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء والمياه. ومع تشديد أوضاع التمويل الخارجي، سيتعين على هذه البلدان تقليص عجز المالية العامة — حسب ظروف كل بلد — إما من خلال ترتيب أولويات الإنفاق بشكل أفضل أو زيادة الإيرادات الضريبية. وسيساعد ذلك تلك البلدان على إعادة بناء الاحتياطيات الوقائية لحمايتها من أي تدهور محتمل في الأوضاع الخارجية.

وبالفعل، فإن التحديات الحالية التي تواجهها إفريقيا جنوب الصحراء عبارة عن تذكرة قوية بضرورة زيادة قدرة بلدان المنطقة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. والتدابير الهيكلية، مثل تعزيز مناخ الأعمال وتحسين جودة الاستثمارات العامة، من شأنها دعم القطاع الخاص والمساعدة في تنويع مصادر الصادرات ومصادر النمو والوظائف بحيث لا يكون اعتماد بلدان المنطقة على قطاع السلع الأولية فقط. وقد يساعد أيضا في هذا الصدد الاستمرار في تطوير القطاع المالي للمنطقة، بما في ذلك من خلال تعزيز الأطر القانونية وحوكمة الشركات.

لذلك فقد حان الوقت لتعديل السياسات بما يمكننا من مواجهة التحديات الحالية وضمان استئناف المسار الصعودي القوي الذي تسلكه إفريقيا. وقد تؤدي التدابير اللازمة إلى تباطؤ في النمو في الأجل القصير، ولكنها ستحول دون وقوع أزمات في الحالات التي قد تتأخر فيها البلدان في تنفيذ الإجراءات الملائمة. وأعتقد أن بلدان المنطقة ستكون قادرة بذلك على تحقيق إمكاناتها الاقتصادية القوية. ■